

أردوغان يحكم قبضته الأمنية على الجمعيات الأهلية

حزب العدالة والتنمية يسعى لوقف أنشطة المنظمات الراقعة لأصوات المعارضة



قمع المعارضة يبدأ بفتح قنواتها

تركيا ترفض الإفراج عن صلاح الدين دميرطاش

كان تنظيم الدولة الإسلامية يحاصر مدينة كوباني الكردية السورية الواقعة على الجانب الآخر من الحدود. وتحولت الاحتجاجات إلى أعمال عنف وأدت إلى مقتل 37 شخصا.

وقاد دميرطاش حزب الشعوب الديمقراطي المؤيد للأكراد بين عامي 2014 و2018. وقالت محكمة حقوق الإنسان الأوروبية إنها لا ترى في قرارات احتجازه ما يدل على وجود صلة بين أفعاله والجرائم المزعومة.

وتتهم الحكومة التركية حزب الشعوب الديمقراطي بأنه على صلة بمنظمة "حزب العمال الكردستاني" المصنفة جماعة إرهابية، والتي تشن تمردا ضد الدولة التركية منذ عقود.

ويغيب حزب الشعوب الديمقراطي، وهو حزب سياسي قانوني، وجود أي صلات مع حزب العمال.

البارز دميرطاش، وقالت إن تبرير سنوات اعتقاله كان ستارا للحد من التعددية والنقاش الديمقراطي.

وقالت الغرفة الكبرى للمحكمة إن الحبس الاحتياطي لدميرطاش بعث برسالة خطيرة إلى الأتراك، وهو ما مثل "بلا جدال مسألة في غاية الخطورة بالنسبة إلى الديمقراطية".

ولخصت المحكمة إلى أن "الأسباب التي ساقته السلطات بشأن احتجاج مقيم الدعوى تهديدا للمحاكمة.. كانت مجرد ستار لغرض سياسي خفي".

ودميرطاش مسجون منذ نوفمبر 2016. وربما يواجه حكما بالسجن 142 عاما إذا أُدين في قضية رئيسية اتهم فيها بتزعم منظمة إرهابية بسبب أفعاله خلال احتجاجات عام 2014.

وقضت محكمة حقوق الإنسان الأوروبية، الثلاثاء، بأن على تركيا الإفراج الفوري عن السياسي الكردي

أنقرة - رفضت محكمة في العاصمة التركية أنقرة طلبا تقدم به المعارض التركي صلاح الدين دميرطاش لإطلاق سراحه بعد احتجازه احتياطيا لمدة أربع سنوات.

وتجاهلت أنقرة بهذا الرفض، أمرا أصدرته المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان الثلاثاء الماضي بالإفراج الفوري عن دميرطاش، الرئيس السابق لحزب الشعوب الديمقراطي المعارض للحكومة التركية والمؤيد لحقوق الأكراد.

وذكر القضاة الأتراك وفقا لتقرير صادر عن وكالة أنباء الأناضول الرسمية، مبررا لقرارهم أنه ليس لديهم حتى الآن ترجمة لقرار المحكمة الأوروبية في ستراسبورغ.

وقضت محكمة حقوق الإنسان الأوروبية، الثلاثاء، بأن على تركيا الإفراج الفوري عن السياسي الكردي

وتمت صياغة مشروع القانون للمساعدة في السيطرة على التمويل ومنع انتشار الأسلحة، إلا أن جزءا كبيرا من أحكامه يمنح السلطات صلاحيات متزايدة لتعزيز التدقيق والسيطرة على منظمات المجتمع المدني المستقلة، بما في ذلك جمع المساعدات.

ومن خلال إجراء تعديلات على المادة المضافة إلى قانون الجمعيات الاقتراح، لا يمكن عقد الجمعية العامة للمنظمة خارج نطاق "قانون منع تمويل الإرهاب" وإنتاج وتجارة المخدرات أو المنشطات في قانون العقوبات التركي أو غسل الأموال الناشئة عن الجريمة.

وفي حالة "المقاصة"، ليس في حالة "التحقيق"، يجوز لوزير الداخلية إيقاف هؤلاء الأشخاص أو الأجهزة التي يعملون فيها عن العمل كإجراء مؤقت. وطالبت تدخلات الحكومة التركية قبل ذلك قطاعات أخرى أبرزها النقابات المهنية وعلى رأسها نقابة المحامين، في مسعى لتطويعها والتدخل في البيئات عملها.

وفي يوليو الماضي تظاهر الآلاف من المحامين في إسطنبول وأنقرة ضد مشروع قانون تقدم به الحزب الحاكم

بحيث يسمح مشروع القانون الجديد للمحامين الجدد بالتسجيل في أي نقابة في الإقليم، لكن تمت المصادقة عليه رغم حدة الانتقادات.

ويسمح القانون بتشكيل نقابات محامين متعددة في المحافظة الواحدة. كما يتخلص من التمثيل النسبي للنقابات في المنظمة الوطنية الشاملة، ما يقلل في الواقع عدد المنوبين من المدن الكبرى في تركيا، مما قد يقلل من تمويلهم.

وقالت الحكومة إن التشريع الجديد سيخلق نظاما "أكثر ديمقراطية وتعددية". لكن المنتقدين يقولون إن الإجراء يهدف إلى تقليل تأثير نقابات المحامين الرئيسية التي كانت منتقدة صريحة لحكومة أردوغان ووقفت انتهاكات الحقوق.

وأكد نائب رئيس المجموعة البرلمانية لحزب الشعب الجمهوري بالبرلمان، إنجين أوزكوتش، أن "حزب العدالة والتنمية لا يقبل بوجود أي منظمة في البلاد لا يستطيع أن يتسرب إليها".

وتثير نقابات المحامين غضب الحكومة بسبب تقاريرها حول أوضاع المعتقلين، التي تتضمن معلومات حول أوضاع المعتقلين والسجناء، وتشير إلى وجود تعذيب خلال الاستجواب وداخل السجون.

يوصل حزب العدالة والتنمية الحاكم في تركيا بقيادة الرئيس رجب طيب أردوغان وشريكه الحزب القومي، التصديق على الحريات العامة والخاصة في البلاد خدمة لأجندتهما عبر سنن قوانين تصفها المعارضة التركية والمنظمات الدولية بالسالبة للحريات. ولا يعير أردوغان هذه الانتقادات أي أهمية في سبيل تكبيل معارضييه السياسيين النشطين بقوة في المنظمات الأهلية والنقابات المهنية.

ويقول معارضون إن حكومة أردوغان استخدمت محاولة الانقلاب التي وقعت في 2016 ذريعة لسحق المعارضة، بينما تقول الحكومة إن هذه التدابير ضرورية في ضوء التهديدات الأمنية التي تواجهها تركيا.

وبموجب مشروع القانون، يفتش موظفون مدنيون المنظمات كل عام ويمنحون الموافقة على أي مستندات. ويسمح المشروع لحكام الأقاليم أو وزير الداخلية بوقف أي حملة تبرعات على الإنترنت لمنع تمويل الإرهاب وغسل الأموال كما يفرض غرامات تصل إلى 200 ألف ليرة (26.500 دولار) على أي منظمة يثبت أنها ضالعة في حملات تبرع غير قانونية على الإنترنت وذلك بالمقارنة بالغرامات الحالية التي لا تتجاوز 700 ليرة.

وطالبت منظمة هيومن رايتس ووتش في وقت سابق تركيا بسحب مشروع القانون وشددت على أن القانون المقترح يمكن أن ينتهك الحق في حرية تشكيل الجمعيات والانضمام إليها.

وأشارت إلى أن مشروع القانون يمكن أن "يقيد بشكل تعسفي أنشطة المنظمات غير الحكومية".

وقال رئيس فرع إسطنبول لمنظمة حقوق الإنسان إن "اقتراح مشروع قانون لتوفير المزيد من السيطرة للدولة على المنظمات غير الحكومية سيشكل خطورة على الحريات الفردية".

وأضاف جونسون بوليري لموقع "بيانت" الإخباري، أنه "في حالة إقراره، فإن التشريع الجديد سيجعل المنظمات غير الحكومية التي تنتقد الحكومة تقع تحت سيطرة أنقرة، مما يحد من معارضة سياساتها بشكل أكبر".

وتابع بوليري لـ "بيانت"، "في ظل الوضع الحالي في تركيا وفي بيئة وضعت فيها وسائل الإعلام والقضاء تحت وصاية مطلقة وتحترف الأحزاب السياسية وبعض منظمات المجتمع المدني وفقا للحكومة، فإن الهدف من القانون على ما يبدو هو وقف أنشطة بعض منظمات المجتمع المدني التي يمكنها رفع أصوات معارضة".

أنقرة - أقر البرلمان التركي، الأحد، قانونا مثيرا للجدل لتعزيز الإشراف على المؤسسات الخيرية والجمعيات الأهلية، قالت المعارضة التركية وجماعات حقوقية محلية وخارجية إنه يقيد حريات مؤسسات المجتمع المدني بالكامل.

ويسمح القانون لوزير الداخلية بتغيير أعضاء الجمعيات الذين تحقق معهم السلطات في اتهامات بالإرهاب، كما يحق لوزارة الداخلية التقدم بطلب إلى القضاء لوقف أنشطة الجمعيات، كما ستخضع المنظمات الدولية أيضا لهذا القانون والعقوبات التي يفرضها.

ويرى متابعون أن حكومة العدالة والتنمية عبر سن التشريعات والقوانين الجديدة تسعى للحد من نشاط المنظمات الحكومية والعملية في مجال المساعدات الإنسانية، وإيقاظها تحت سيطرتها وبالتالي إدارتها بالشكل الذي يتناسب مع أجنداتها.

إنجين أوزكوتش

الحزب الحاكم لا يقبل بوجود منظمة لا يستطيع التسرب إليها



وتجاهل حزب العدالة والتنمية، حزب الرئيس رجب طيب أردوغان، الذي يملك الأغلبية البرلمانية مع حلفائه القوميين، انتقادات معارضي القانون الذي يشد الخناق على أنشطة المنظمات الأهلية ويحاصرها.

وفي الأسبوع الماضي، قالت سبع من منظمات العمل المدني منها رابطة حقوق الإنسان ومنظمة العفو الدولية في بيان، إن اتهامات الإرهاب في تركيا تعسفية وإن القانون ينتهك مبدأ براءة المتهم حتى تثبت إدانته ويعاقب من لم تستكمل محاكمتهم بعد.

وقالت "في ضوء التحقيقات التي تجرى مع الآلاف من ناشطي المجتمع المدني والصحافيين والساسة وأعضاء النقابات المهنية في إطار قانون مكافحة الإرهاب، ما من شك أن هذا القانون سيستهدف كل الجمعيات المعارضة تقريبا".

إسرائيل تحذر من العودة إلى الاتفاق النووي الإيراني

يشيد بترامب وبما حققه من إنجازات في الشرق الأوسط.

ويقول كوجلن في تقرير نشره معهد غيتستون، إن إدارة بايدين أوضحت أن أحد أهم أولوياتها هي تبني موقف جديد في تعاملات واشنطن مع الشرق الأوسط وتريد بوجه خاص إحياء الاتفاق النووي مع إيران.

ويشير أنه على الرغم من أن أعضاء فريق بايدين الجديد، وأغلبهم من الشخصيات التي عملت مع إدارة باراك أوباما، حريصون على تأكيد جدول أعمال سياسة جديدة بالنسبة إلى المنطقة، فإنهم يحتاجون أيضا إلى مراعاة أنه يتعين عليهم وهم يفعلون ذلك، عدم تبديد الإرث الهائل الذي قام به الرئيس ترامب. ويؤكد كوجلن أن ترامب يستحق الشكر الهائل على تحقيقه لتحول كامل في موقف الولايات المتحدة في المنطقة أثناء فترة ولايته في البيت الأبيض.

وبفضل موقف ترامب القوي تجاه إيران، حيث انسحب من الاتفاق النووي وأعاد فرض العقوبات شديدة الوطأة ضد طهران، تضاعف الاقتصاد الإيراني بدرجة كبيرة للغاية، وبالتالي حد من قدرة ملالي إيران على نشر عقيدتهم الشريرة في أنحاء المنطقة.

ويشير مراقبون إلى أن التحدي بالنسبة إلى إدارة بايدين المقبلة يتمثل في معرفة كيف يمكنها اتباع جدول أعمال سياسة خارجية مختلفة دون تقويض الإنجازات المهمة التي تم تحقيقها أثناء فترة ولاية ترامب.

القدس - شدد بيان صادر عن مكتب رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتانياهو، الأحد، على أن إسرائيل تعارض بشدة أي عودة إلى الاتفاق النووي الذي توصلت إليه إيران والقوى العالمية الكبرى عام 2015.

وأكد البيان على أن "إسرائيل تعتقد اعتقادا راسخا بأنه يتعين عدم العودة إلى اتفاق إيران النووي".

ويأتي التحذير قبل أقل من شهر من الموعد المقرر لتولي الرئيس الأميركي المنتخب جو بايدين المنصب خلفا للرئيس المنتهية ولايته دونالد ترامب، الذي انسحب من الاتفاق عام 2018 وأعاد فرض العقوبات على إيران.

وحذر البيان من أن الاتفاق "معيب من الأساس"، واعتبر أنه منح إيران "طريقا سريعا مُعدنا بالذهب للتأسيس لبنية تحتية لترسانة كاملة من القنابل النووية".

وتعرب بعض القوى الأوروبية عن الأمل في بث الروح من جديد في الاتفاق، بعد إشارات تصالحية من جانب بايدين. وواجه ترامب الكثير من الانتقادات داخليا وخارجيا منذ توليه منصبه وحتى الآن، بالنسبة إلى عدد كبير من موافقه وسياساته في الشرق الأوسط.

وعلى رأسها قرار انسحابه من الاتفاق النووي الإيراني. لكن المحلل السياسي والباحث البريطاني كون كوجلن، أحد كبار زملاء معهد غيتستون الأميركي، ومحلل الشؤون الدفاعية بصحيفة ديلي تلغراف البريطانية له رأي آخر، فهو

النيجر تنتخب رئيسا جديدا في سابقة ديمقراطية

الطبقة السياسية إذ إن من بين المرشحين رئيسين سابقين ورئيسي حكومة سابقين يبلغ متوسط أعمارهم الستين عاما في بلد معظم سكانه من الشباب.

ونتيجة الانتخابات مهمة ليس فقط للنيجر، بل للمنطقة وأوروبا، حيث تعتبر نيامي من أهم دول العبور للمهاجرين الأفارقة الذين يرغبون في الوصول إلى البحر المتوسط.



محمدو إيسوفو

تسليم السلطة إلى خليفة منتخب ديمقراطيا سيكون الأول في تاريخها

وفي السنوات الأخيرة، مارست أوروبا ضغوطا على الحكومة للحد من تهريب البشر. ويعتبر الرئيس المنتهية ولايته أيضا شريكا مهما للاتحاد الأوروبي في مكافحة الإرهاب بمنطقة الساحل.

ومع اقتراب موعد الانتخابات، وقع هجومان عنيفان مؤخرا قتل في أحدهما سبعة جنود في 21 ديسمبر في الغرب، حيث ينشط تنظيم الدولة الإسلامية في الصحراء، وآخر في الشرق تبنته جماعة بوكو حرام وسقط فيه 34 قتيلًا في 12 ديسمبر الجاري.

وتسببت الهجمات المتواصلة التي تشنها الجماعات الجهادية في مقتل المئات منذ 2010 وفي نزوح مئات الآلاف من منازلهم (300 ألف لاجئ ومشرّد في الشرق قرب نيجيريا و160 ألفا في الغرب قرب مالي وبوركينا فاسو).

وقال إيسوفو الذي لقي قراره بالانسحاب ترحيبا واسعا على الساحة الدولية بينما يتمسك العديد من القادة الأفارقة بالسلطة إن "تسليم السلطة في 2021 إلى خليفة منتخب ديمقراطيا سيكون أعظم إنجاز لي وسيكون الأول في تاريخ بلادنا".

ويخوض حليف الرئيس المنتهية ولايته، وزير الخارجية السابق محمد بازوم، السباق مدعوما من الحزب النيجري من أجل الديمقراطية والاشتراكية الحاكم، ويمكن أن يفوز في الجولة الأولى التي من المتوقع الإعلان عن نتائجها النهائية خلال الأيام المقبلة.

ويطمح بازوم إلى الفوز في الجولة الأولى، وهو ما لم يحدث في الانتخابات الأخيرة، حيث انسحب إيسوفو ليس أكثر من احترام للقاعدة وهناك معايير أخرى يجب احترامها من أجل أن تكون ديمقراطية: الحريات والحقوق ليست محترمة". وقال "نحن الناشطين كنا في السجن ويتم حظر التظاهرات في أغلب الأحيان".

وبعد أن رفضت المحكمة الدستورية ترشيح رئيس الوزراء الأسبق هاما أسادو، فإن أقوى مرشح معارض هو ماهامان عثمان، الذي وصل إلى السلطة في عام 1993 كأول رئيس منتخب ديمقراطيا في النيجر.

وحسب أحد المطلعين على السياسة في النيجر، يتنافس ثلاثون مرشحا في الاقتراع الذي يثير "القليل من الحماس" لدى السكان.

ويشير هذا المصدر إلى أن هذه الانتخابات لا تجلب أي تغيير في

نياماي - صوت الناخبون لاختيار رئيس جديد الأحد في نيجر، من خلال اقتراع شكل سابقة ديمقراطية تتمثل في مغادرة محمود إيسوفو السلطة سلميا بعد ولايتين دستوريتين في بلد عاش على وقع أربعة انقلابات منذ استقالته عن فرنسا عام 1960.

ولم يشهد هذا البلد الواقع في منطقة الساحل والذي اتسم تاريخه بالكثير من الانقلابات، في السباق أي انتقال سلمي للسلطة بين رئيسين منتخبين منذ استقالته في 1960.

ودعي حوالي 7.4 ملايين ناخب من أصل 23 مليون نسمة، إلى التصويت في بلد يعد من أفقر دول العالم التي تشهد زيادة متسارعة في عدد السكان، فضلا عما شهده من هجمات جهادية.



انتخابات تحمل آمال التغيير